موقف الاتحاد الاوروبي من القضية الفلسطينية (انتفاضة الأقصى عام 2000 انموذجاً)

الباحث: مهدي حسين علي الكاظمي
Mahdi.alkadhimiy@gmail.com
أ.د بيداء محمود أحمد
ed.ammar.awad@uoanbar.edu.iq
جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم العلوم التربوية والنفسية

الملخص:-

شـهدت الأراضـي الفلسـطينية المحتلة بعد عام 1967 مرحلة جديدة اتسـمت بتعثر مسار التسوية السياسية، خاصة بعد جمود اتفاق أوسلو. أدركت حركة "فتح" أن إسـرائيل غير جادة في تحقيق السـلام، ما دفعها إلى التحضـير لاحتمال اندلاع مواجهة جديدة، من خلال تنظيم تدريبات عسـكرية في أواخر التسـعينيات. تزايد الانتهاكات الإسـرائيلية أكد للفلسـطينيين أن المرحلة لم تكن أكثر من تهدئة مؤقتة، وليس سلامًا حقيقيًا، وهو ما زاد من شكوك الشعب الفلسطيني في جدوى المسار السلمي

الكلمات المفتاحية: انتفاضة الاقصى 2000-القضية الفلسطينية –اتفاقية اوسلو-الموقف العربي.

The European Union's position on the Palestinian issue (the Al-Aqsa Intifada of 2000 as an example)

Researcher: Mahdi Hussein Ali Al-Kazemi

Prof. Dr. Baidaa Mahmoud Ahmed

Abstract:-

After 1967, the occupied Palestinian territories entered a new phase marked by the stagnation of the political settlement process, especially following the freeze of the Oslo Accords. The Fatah movement realized that Israel was not serious about achieving peace, which led it to prepare for the possibility of renewed confrontation by organizing military training in the late 1990s. The increasing Israeli violations convinced Palestinians that the phase was merely a temporary truce rather than a genuine peace, deepening public skepticism about the viability of the peaceful path.

Keywords: **(Al-Aqsa Intifada 2000 - Palestinian issue - Oslo Accords - Arab position)**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 مرحلة جديدة مليئة بالتناقضات، تسديها حركة فتح بعد ان دخل اتفاق أوسلو مرحلة جمود، كان عنوان المرحلة البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية، وإعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل، اذ ان معطيات واقع الحال لا تفي بان هناك أي افق لمرحلة السلام من جانب إسرائيل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية التي دخلت وقع الى أساسها اتفاق أوسلو، بهذا فان الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة قد عدت مرحلة الاتفاق بانها مرحلة تهدئة للأوضاع بين الطرفين لا غير، هذا الامر دفع بالفلسطينيين بقيادة حركة فتح للاستعداد في حال دفعت الأمور الى حدوث مواجهة جديدة مع القوات الإسرائيلية، من حيث تنظيم الدورات التدريبية على حمل السلاح للفترة من 1998-1999 أي قبل فترة ما قبل الانتفاضة، وخاصة مع تزايد الانتهاكات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والاعمال القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين كلها احداث اثبتت ان إسرائيل غير راغبة بإرساء قواعد السلام مع الفلسطينيين تستطيع معه القيادة الفلسطينية ان تؤكد لشعبها انها انجزت شيئا لم يكن من الممكن إنجازه بطرق الكفاح المسلح .[1]

هيكلية البحث

اولا : انتفاضة الاقصى 2000

ثانيا : الموقف العربي من انتفاضة الاقصى

انتفاضة الأقصى عام 2000

لقد ساهمت الكثير من الاحداث الدولية والإقليمية في دفع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الإسرائيلية للبحث عن توجهات جديدة بما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي عامة والقضية الفلسطينية خاصة من اهم هذه الاحداث:

١- دوليا: تعرضت الادارة الامريكية التي ترأسها جورج بوش الابن لأول اختبار لها عندما تعرضت الولايات المتحدة الامريكية لهجمات 11/ايلول عام 2001 واتخاذ سياسة الحرب على ما وصفته (بالإرهاب) واستغلت اسرائيل تحالفها مع الولايات المتحدة

[1]) إبراهيم ابراش، فلسطين في عالم متغير، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، فلسطين، 2003، ص86.

الامريكية في تصويرها ان ما تتعرض له من هجمات انما هو (ارهاب فلسطيني)[1]، اذ ساعدت هذه الاحداث على تقوية العلاقات الامريكية- الاسرائيلية على حساب العلاقات الامريكية- العربية وفقا للموقف الاسرائيلي من الدول العربية ومن وصف الارهاب وهذا الامر وضعها في جانب واحد مع الولايات المتحدة الامريكية في مكافحته، حتى بات الموقف الامريكي من القضية الفلسطينية محكوما بمحددات ناتجة عن السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ومن طبيعة المتغيرات التي افرزتها الاحداث التي شهدها النظام الدولي في مقدمتها الارتباط التاريخي بين الزعماء الامريكان والاسرائيليين وضمان دعمهم اللامحدود لها عبر النهج المعتاد بالانحياز الكامل لاسرائيل الى جانب قوة اللوبي الصهيوني في امريكا، وبرزت النزعة الامريكية الانفرادية في الصراع العربي- الاسرائيلي بشكل لم يعهد له من قبل خلال مجرى سياساتها تجاه القضية الفلسطينية التي كانت تتجه دائما نحو انكار وجود الشعب الفلسطيني، وتجاهله كعامل رئيسي في الصراع بهدف اجهاض حقوقهم وضمن بقاء التفوق الاسرائيلي العسكري والاقتصادي لتعزيز هذه السياسة .[2]

جاءت هذه الاحداث في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة المقاومة والفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي وتعددت وسائله والياته حتى استطاعت ان تحقق اجماعا وطنيا وتعاطفا عربيا ودوليا[3]، بالجانب المقابل، حققت اسرائيل طموحاتها من خلال الحملة الامريكية على الارهاب من خلال الخلط بين الارهاب والنضال ضد المحتل، والتركيز على الارهاب الفردي دون ارهاب الدولة الاكثر خطورة، مما ساعدها على تمييع نشاط حركات المقاومة الفلسطينية باعتبار من تقوم به من عمليات جهادية ضد المحتل الاسرائيلي عملا ارهابيا والدولة الاسرائيلية ضحية لهذا الارهاب، وقد ساهم بهذا التمييع عدد من الدول العربية والاسلامية التي اصدرت فتاوى تجريم ضد الاعمال الاستشهادية، وادانة اعمال العنف بكل اشكاله وانواعه دون استثناء المقاومة في مؤتمر القمة الثلاثية (المصرية- السورية- السعودية) في مصر بتاريخ 2002/5/11.[4]

اما الولايات المتحدة الامريكية وباعتبارها راعية السلام المفترضة فقد باتت تشجع السلوكيات والانتهاكات الاسرائيلية الاجرامية تجاه الشعب الفلسطيني وتدعمها من خلال

---

[1]) احمد قاسم حسين، المصدر السابق، ص254.

[2]) رواء اوليفيه، اوهام 11/ايلول المناظرة الاستراتيجية في مواجهة الارهاب، ترجمة: حسن شامي، دار الفارابي،2003، ص70-ص71.

[3]) قاسم عبد الستار، الاستراتيجية الامريكية الجديدة وانعكاسها على العرب، اوراق بحثية، مركز البراق للبحوث والثقافة، فلسطين، 2004، ص27.

[4]) روز يعقوب هيلانة، اثر احداث 11 سبتمبر على الموقف الامريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا-جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص58

غض الطرف عنها، والحيلولة دون اصـــدار قرار من مجلس الامن الدولي يدين اعمالها وذلك باســـتخدام حقها في الاعتراض داخل المجلس، كما وســـاندت الموقف الاســـرائيلي القاضـــي بالاطاحة بالرئيس الفلسـطيني (ياسـر عرفات) من السـلطة الفلسـطينية، ووصـف رئيس الحكومة الاســـرائيلية (ارئيل شـــاورن-**Ariel Sharon**) بانه رجل الســـلام في المنطقة العربية، هذا الامر قلب معادلة الاحتلال الاســـرائيلي بان الارهاب هو من يجبر اسرائيل على الابقاء الاحتلال وليس الاحتلال هو الذي يولد الارهاب .[1]

٢- اسرائيليا: تمثل بانتخاب الرئيس (ايهود باراك) رئيسا للحكومة الاسرائيلية عام 1999 من قبل حزب العمل والذي عمل على اسـتئناف المفاوضـات الوضـع الدائم مع منظمة التحرير الفلسطينية، في اطار تنفيذ اتفاقية (واي ريفر) عام 1998 والتوصل لاتفاق مع الفلسطينيين قبل التوصل الى تسوية الوضع الدائم، بموجب هذه الاتفاقية التي تم توقيعها تحت ضـــغط الولايات المتحدة الامريكية بإدارة الرئيس (بيل كلينتون) بعد مفاوضـــات استمرت عشرة ايام في 23/تشرين الاول/1998 من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلي الاسبق (نتنياهو) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) وحضور الرئيس الاردني (الملك حسين) والتي تضمنت حصول الفلسطيني على مزيد من الارض وعلى ميناء بحري ومطار مقابل ان يحصـــل الاســـرائيليين على تعاون امني، باعتقال الفلســـطينيين المطلوبين وحذف العبارات الداعية الى تدمير اســـرائيل من الميثاق الفلســـطيني[2]، ركزت هذه الاتفاقية بالدرجة الاســـاس على مكافحة الارهاب واعمال العنف وعدت التنظيمات المســـلحة والمقاومة تنظيمات ارهابية وخارجة عن القانون الامر الذي زاد من الجهود الامنية الملقاة على عاتق السـلطة الفلسـطينية، دون التطرق الى فرض القانون والمحافظة على الامن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني.[3]

٣- عربيا: كان انتصـار حركات المقاومة في لبنان على قوات الاحتلال الاسرائيلي والنجاح في طرده من لبنان بدون مفاوضـــات او تنازلات عام 2000 شـــكل نموذجا جديدا في التفكير العربي وخاصـــة في صـــفوف الحركات العربية ذات النزعات القومية -الوطنية والاسلامية وشجعها على تبني انماطا للمعارضـة والمقاومة في مقابل انماط الاستسلام

[1]) المصدر نفسه، ص59.

[2]) منير شفيق، الموقف الامريكي المستجد من القضية الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، بتاريخ2004/10/3: على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

[3]) سميح محسن، الاحتياجات الامنية الفلسطينية والاسرائيلية من التبادلية الى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، فلسطين، 1999، ص6.

والامركة والصهينة التي سادت المنطقة العربية في تلك الفترات عمدت هذه الحركات الى بث روح المقاومة وجذوتها في الشعوب العربية.[1]

٤- فلسطينيا: نتيجة انسداد افق الحلول السياسية وفشل مفاوضات كامب ديفيد التي كانت برعاية الولايات المتحدة الامريكية بسبب الرفض الاسرائيلي لتنفيذ بنود الحل النهائي لاتفاق اوسلو ونتيجة لاستمرار عمليات الاستيطان في مناطق الضفة الغربية والقدس، وما اسفره من الاستفزاز على اثر اقتحام رئيس المعارضة الاسرائيلي (اريئيل شارون)- الذي سيقود الحكومة الاسرائيلية بعد فوز حزب الليكود في انتخابات شباط/2001- للمسجد الاقصى يوم 28/ايلول عام 2000 وتحت حراسة الامن الاسرائيلي المدجج بالسلاح وتحذيرات مسبقة من الرئيس (ياسر عرفات) لخطورة مثل هذه الخطوة كونه سيقتحم رمزا من اكثر الاماكن قدسية لدى المسلمين ما شكل استفزاز لمشاعر الفلسطينيين وتبعها مواجهات ادت الى مجزرة في اليوم بعدها في الحرم نفسه، الامر الذي عد بمثابة النهاية لعملية السلام.[2]

خلال الفترة بين عامي 1999-2000 كان الشعور الفلسطيني بالندم على مجريات احداث اتفاق اوسلو وما بعده من اتفاقيات غير متوازنة وسيطرة مشاعر الغبن والظلم، خاصة مع التزام الفلسطينيين قبول امور صعب تطبيقها كعدم مشروعية حمل الاسلحة، وكثرة الدلائل المشيرة الى التباين بين الموقفين الاسرائيلي- الفلسطيني وتعمد ايهود باراك الى اهمال المسار الفلسطيني وعدم الالتزام بتعهداته في الانسحاب المرحلي والاستمرار في بناء المستوطنات، مقابل ذلك كانت السلطة الفلسطينية ملتزمة بتنفيذ ما فرض عليها من التزامات الامر الذي دفعها الى تغيير خططها في الاتفاق للبدء بالمقاومة وتهريب السلاح

[1]) روز يعقوب هيلانة، المصدر السابق ، ص97.

[2]) اريئيل شارون: ولد في فلسطين عام 1928 من اب يهودي متشدد جاء من روسيا، في عمر 14 انضم الى عصابة الهاجاناه الصهيونية، ثم تولى منصب قائد وحدة المشاة الصهيونية في حرب عام 1948، وفي عمر العشرين عام 1973 انتخب عضوا في الكنيست الاسرائيلي، ثم شغل منصب وزير الدفاع الاسرائيلي عام 1981، قاد الهجوم على لبنان عام 1982 واستطاع اخراج منظمة التحرير الفلسطينية منها، وعد مسؤولا عن مذبحة صبرا وشتيلا فيها، تولى زعامة حزب الليكود اليميني عام 1999، ثم رئاسة الوزراء عام 2001 توفي عام 2014 على اثر سكتة دماغية، انظر: جمال محمد ابراهيم، الانتفاضة الثالثة– تسميتها واسبابها ودوافعها واهم ما يميزها عن الانتفاضتين السابقتين، مجلة جامعة الاقصى، العدد1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2017، ص107.

الى الاراضي الفلسطينية الامر الي عد تجاهلا للملاحق الامنية في اتفاق اوسلو بهذا يكون الرئيس عرفات قد سمح في احياء خيار الكفاح المسلح بشكل تدريجي .[1]

كل هذه الامور ادت الى اطلاق شرارات الانتفاضة الثانية التي عرفت بانتفاضة الاقصى في 28/ايلول من عام 2000 التي تميزت في اشهرها الاربعة الاولى بطابعها الشعبي، ثم تحولت الى الطابع العسكري[2] على اثر تصاعد العمليات الاستشهادية التي عدها الاسرائيليين حرب البقاء فسارعوا الى القاء المسؤولية على الرئيس (ياسر عرفات) باندلاعها[3]، كان اهم ما يميزها عن سابقاتها هو كثرة المواجهات المسلحة وتصاعد العمل العسكري ضد الجيش الاسرائيلي، وكثرة العمليات الاستشهادية والتفجيرات التي راح ضحيتها اكثر من (4412) شهيدا فلسطينيا و(48322) جريحا، اما عدد قتلى من الجانب الاسرائيلي بلغ (1069) قتيلا و (4500) جريحا وادت الانتفاضة الى انعدام الامن في الشوارع الاسرائيلية بسبب العمليات الاستشهادية وقد استمرت الانتفاضة حتى 8/شباط عام 2005.[4]

كما واستغلت اسرائيل وجود السلاح بيد رجال الامن الفلسطينيين الذي شاركوا بالانتفاضات فصورت للراي العام العالمي ان المواجهات تتم بين جيشين، كما روجت ان الفلسطينيين يستغلون الاطفال للمشاركة في الحرب لأجل زيادة عدد الشهداء من الاطفال والمدنيين الفلسطينيين هذا الامر انعكس سلبا على اسرائيل وشوه صورتها امام العالم .[5]

---

[1]) كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد– الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، ترجمة: رضوان زيادة واخرون، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص179.

[2]) عسكرة الانتفاضة: اقترن السلاح في الانتفاضة نع تصعيد جيش الاحتلال الاسرائيلي من ردة على المتظاهرين الفلسطينيين اذ عدت كل من يضرب حجرا كمن يطلق رصاصة ومنحت جنودها حق اطلاق الرصاص لمجرد شعورهم بالخطر ولهم صلاحية التعامل مع الموقف المتواجدين فيه دون الرجوع لقرار القيادة، انظر:

محمود نوفل، الانتفاضة : انفجار عملية السلام، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص108.

[3]) احمد غنيم واخرون، النظام السياسي الفلسطيني – مرحلة متحولة، مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006، ص44.

[4]) جمال محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص107.

[5]) محمود نوفل، المصدر السابق، ص109.

خلال الفترة بين عامي 2000- 2002 ورداً على الانتفاضة الفلسطينية، قامت اسرائيل بتدمير كافة مقرات الاجهزة الامنية الفلسطينية (مراكز الشرطة- الثكنات العسكرية- مخازن الاسلحة والمعدات- انظمة الاتصالات) خلال عملية عسكرية عرفت باسم (الدرع الواقي) في اذار/2002 وعملية (المسار الحاسم) في تموز من نفس العام، الى جانب تدمير البنى التحتية المادية والتنظيمية لقوى الامن الفلسطينية بشكل كامل في مختلف المناطق الفلسطينية، كما فرض الحصار على مقرات الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) في مدينة رام الله والذي بدأ من (27/اذار2002) لمدة ثلاث سنوات بهدف احتجازه ومنعه من ممارسة دوره القيادي كونه يعد (عقبة في مفاوضات السلام[1])، ومن تلك الفترة اعاد احتلال مناطق الضفة الغربية ولغاية الان الامر الذي ادى الى شلل كبير في قدرة السلطة

[1]) ان الرئيس ياسر عرفات حاول على مدى عشر سنوات من اقامة السلطة الفلسطينية وحتى تاريخ وفاته في 11/ تشرين الثاني عام 2004 التكييف مع العقبات التي وضعتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الى جانب التنظيمات والفصائل الفلسطينية المعارضة لسياسته وحتى من داخل حركة التحرير الوطني نفسها الى الوصول بالقضية الفلسطينية الى مرحلة التسوية والتعايش السلمي في اطار دولة فلسطينية مستقلة والتي لها حق تقرير مصيرها، وفي سبيل ذلك خاض الكثير من المعارك السياسية مع اكثر من نظام عربي خاصة من النظام الاردني واضطر خلال حياته السياسية ونتيجة للمتغيرات الدولية والاقليمية الى تقديم التنازلات والمرونة السياسية للحفاظ على القضية الفلسطينية، لكن هذه التنازلات لم تشمل مسالة القدس وفي قمة كامب ديفيد رفض سلسلة الاقتراحات الاسرائيلية بإنشاء كنيس في حرم المسجد الاقصى كونه سوف يؤدي الى تقسم منطقة القدسي او ما يسمى بـ (التلة المقدسة) افقيا بين المسلمين واليهود، يضم الجزء الفلسطيني (المسلم) منطقة المسجد الاقصى وقبة الصخرة، اما الجزء اليهودي يضم المنطقة التي يزعم اليهود على انه اساسات المعبد اليهودي القديم، وكان الرئيس (ياسر عرفات) يرى فيها انها فخ نصب له، وفي اجتماع له مع الرئيس الامريكي بيل كلينتون اشار انه لا يستطيع الموافقة على هذه المقترحات لان (مليار مسلم لن يغفر له ذلك وبهذا فانه لا يملك التفويض بالتخلي عنها) واشر له انه ينسق مع الإسرائيليين فقد انما، لكن عليه التنسيق مع العرب جميعا ومع الفلسطينيين وليس فقط مع الاسرائيليين) هذا الامر شكل نقطة تحول في العلاقات الامريكية– الاسرائيلية في التعامل مع الرئيس الفلسطيني، نقلا عن:

اسامة محمد ابو النحل– مخيمر سعود ابو سعدة، الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد، بحث مقدم الى مؤتمر الشهيد الرمز (ياسر عرفات)– تاريخ وذاكرة–، للفترة من 15–17/ تشرين الثاني/2011، جامعة الازهر – غزة، ص17.

الوطنية الفلسطينية على فرض القانون والمحافظة على النظام العام في المناطق الواقعة تحت سلطته وسادت الفوضى الامنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.[1]

اما على الساحة الفلسطينية وكنتيجة للسياسات الاسرائيلية التي استهدفت العنف تجاه التظاهرات السلمية فقد برزت العديد من الجماعات المسلحة غير النظامية التي اكدت قدرتها في السيطرة على المناطق وفرض الامن في الوقت الذي كانت فيها هذه المناطق تتعرض الى التدمير والتخريب من قبل سلطات الاحتلال ومن اذ تولت جماعات مثل (كتائب شهداء الاقصى(فتح)- كتائب عزالدين القسام(حماس)- سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الاسلامي) فرض سيطرتها الى جانب انشطتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية في ظل عدم وجود قوان الامن التابعة للسلطة الفلسطينية واستطاعت السيطرة على المناطقة التي تكونت نتيجة عن التقسيم الاسرائيلي للأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية والتي تحولت بعضها الى معاقل لعناصر تلك التنظيمات، الى جانب دور العشائر والتشكيلات القبلية الفلسطينية في السيطرة على الامن في مناطق نفوذهم[2]

تبنت هذه الجماعات خط المقاومة للاحتلال كأحد اهم الإستراتيجيات للحصول التأثير والنفوذ السياسي في الشارع الفلسطيني من خلال العمليات التفجيرية الاستشهادية الامر الذي مكنها من الوقوف على ارضية ثقافية اسلامية وتعمل عمل المنظمات العسكرية الدينية مما دفع بعض عناصر الاجهزة الامنية الفلسطينية الى الانضمام اليها (القوة17 والاستخبارات وغيرها) وهذا الاسلوب اثار المواقف بين المؤيد والمعارض وبين المقارنة بين فوائده واضراره في الساحة الفلسطينية، فالمعارض يرى ان هذا الاسلوب سبب الكثير من الخسائر للفلسطينيين كونه دفع الى اثارة المطالب الامريكية والاسرائيلية لاحقا بإصلاح الاجهزة الامنية وتوحيد هياكلها وضبط عناصرها في حدود الاطار الذي شكلت على اساسه والمتفق عليه في اتفاق اوسلو وهو حماية الامن الاسرائيلي والامن الداخلي الفلسطيني، وادى الى توحيد الشارع الاسرائيلي ووصم النضال الفلسطيني بالإرهاب خاصة بعد احدث 11/ ايلول وعرض انجرار الساحة العربية والاسلامية خلفه ويقلص التضامن الدولي مع النضال الوطني الفلسطيني، اما المؤيد له فانه يرى السبيل الوحيد للضغط على الاحتلال الاسرائيلي وخاصة وانه سبب خسائر ايضا على الساحة الاسرائيلية من حيث شل حركة الهجرة الى اسرائيل وحركة السياحة وتأثر الاقتصاد الاسرائيلي الى جانب الاعتقاد انه

[1]) اصلاح جاد، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الاسرائيلي واستشراف لافاق المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد51، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2002، ص17.

[2]) ابراهيم حافظ عبدالرحمن، اصلاح القطاع الامني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها واثر ذلك عل التنمية السياسية (الضفة الغربية انموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا– جامعة النجاح، فلسطين، 2013، ص27

سيؤدي الى فك الارتباط بين المجتمع الاسرائيلي والمستوطنين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

وعلى صعيد السلطة الفلسطينية، وفي اعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام 2002 ورغم اعلان الرئيس (ياسر عرفات) عن خطة (المائة يوم) لإجراء الاصلاحات الامنية والادارية في القطاع شملت الخطة تفعيل دور مجلس الامن القومي الاعلى وتوحيد الاجهزة الامنية الفلسطينية الثلاث- الشرطة المدنية وجهاز الامن الوقائي وجهاز الدفاع المدني- وجعلها تحت امرة وزارة الداخلية ومنحها الصلاحيات لتولي هذه المهمة الا ان هذه الخطة لم تؤت ثمارها حتى صار ملف الامن الداخلي محل نزاع على مستوى قيادات السلطة[2] كما يرى الكثير ان الرئيس (ياسر عرفات) هو المحرك الاول للانتفاضة وهو من اعطى الاجهزة الامنية تحت امرته لمباشرة اعمال الانتفاضة لكنه في نهاية الامر فقد السيطرة على مجرياتها مما دفعه في نيسان عام 2001 الى اصدار امر بحل لجان المقاومة الشعبية وعودة العناصر الامنية الى اجهزتها الاصلية الامر الذي رفضته قيادات هذه اللجان واعلانهم تقديم الاستقالات من مراكزهم في الاجهزة الامنية والاستمرار في قيادة اللجان الشعبية حتى لا يسبب هذا الامر احراج للسلطة الفلسطينية.[3]

ثانيا : الموقف العربي من انتفاضة الاقصى

اما الموقف العربي من انتفاضة الاقصى الذي تبلور في اطار جامعة الدول العربية التي توزعت مواقفها الداعمة ما بين الموقف الدعم اللفظية والعملية، المواقف العملية تجسد في تبنيها امر دعم الانتفاضة ماديا في مؤتمر قمتها الطارئة المنعقدة في القاهرة بتاريخ 21-22/تشرين الاول/2000 وتحدد مبلغ (مليار دولار[4]) ، لكنها لم تف بوعودها ولم يتم

---

[1] اصلاح جاد، المصدر السابق، ص7.

[2] محمد ناجي عواد، اسس الترتيبات الامنية الفلسطينية– الاسرائيلية في الضفة الغربية واثرها على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا– جامعة النجاح، فلسطين، 2015، ص102.

[3] المصدر نفسه، ص101.

[4] وافق قادة العرب في الجلسة الختامية للمؤتمر بتاريخ 22/تشرين الاول/2000 على المقترح السعودي بانشاء صندوقين: الاول يحمل اسم (صندوق القدس) ويخصص له مبلغ (800 مليون) دولار امريكي لغرض تمويل المشاريع التي تحافظ على الهوية العربية والاسلامية للقدس والحيلولة دون طمسها الى جانب تمكين الاقتصاد الفلسطيني من تبعية الاقتصاد الاسرائيلي، الصندوق الثاني يحمل اسم (انتفاضة القدس) بمبلغ (200) مليون دولار امريكي يخصص للإنفاق على اسر الشهداء الفلسطينيين وتهيئة سبل رعايتهم وتعليم ابنائهم، للمزيد انظر: البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة

ارسال الا مبالغ قليلة، واشتكى الجانب الفلسطيني من تاخر وصول الحصص المقررة من الدول العربية كم شددت على السماح باستيراد المنتجات الفلسطينية دون قيود واعفاؤها من الرسوم الكمركية وان لم يترجم بشكل فعلي بسبب الحصار الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية وعدم قدرة الدول العربية على فك هذا الحصار، اما القرارات اللفظية فجاءت بمواقف التنديد والشجب ضد الانتهاكات الاسرائيلية والمطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من الاسرائيليين غير ان هذه المواقف لم تتبع باي التزام حقيقي من الاتصالات او محاولات الضغط على الاطراف الدولية من غير الدول العربية والاسلامية المتضامنة مع الانتفاضة لتمرير هذه القرار في مجلس الامن الدولي، كما شددت القمة على قطع اي شكل من اشكال العلاقات مع اسرائيل في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد الا انها ظلت قرارات لفظية شكلية لم تحظى باي اهتمام خاصة لدى الدول التي تربطها علاقات مع اسرائيل مثل مصر والاردن[1]، كما تم استبدال كلمة دعم الانتفاضة بكلمة مساعدة الانتفاضة لإسقاط الطابع السياسي عن الدعم واضفاء الطابع الانساني بالمساعدة خلال مؤتمر القمة العربية الدورية المنعقدة في عمان للفترة 27-28/اذار/2001 بهذا تراجع الموقف العربي خطوة الى الوراء واقتصر دورها في اطار الادانة في مؤتمرات الامم المحتدة والمطالبة بإيقاف الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وهذا التراجع يعود الى اسباب ثلاث متداخلة هي :[2]

١- تحول الانتفاضة الى قضية شعبية تخص جميع الشعوب العربية في المنطقة العربية على اثر قيام الفضائيات العربية بنقل صورها بطولاتها واحداثها بشكل يومي وبيان مدى العنف التي تواجهه من الاسرائيليين حتى خرجت على اثرها العديد من الانتفاضات المؤيدة لها في جميع دول المنطقة العربي واحرقت العلم الامريكي المساندة للجانب الاسرائيلي وهذا الامر ساعد على اعادة الشارع العربي للاهتمام بالقضايا العربية والضغط على حكومات دولها.

العربي في القاهرة 22/تشرين الاول/2000 –مقتطفات–، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد44، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2000، ص170.

[1]) ابو العلا ماضي، الاداء العربي الرسمي والشعبي تجاه الانتفاضة، موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2004/10/3، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

[2]) علي العبدالله، مواقف الاطراف من انتفاضة الاقصى، موقع الجزيرة نت، بتاريخ:2004/10/3 على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

٢- تفضيل المصالح الوطنية للدول العربية على حساب المصالح العربية ولم يقتصر ذلك على مجرد قيام بعض الكيانات العربية على صياغة تاريخها بعيدا عن الاطر العربية بل وامتدت سياساتها الى توجهات وطنية لبناء علاقات مع الدول الاجنبية لها نفوذ في المنطقة العربية لحماية امنها خاصة في ظل تفاعل شعوبها مع الانتفاضة الذي يهدد امنها واستقرارها.

٣- العامل الامريكي المسيطر على القرار السياسي في المنطقة العربية اذ ان معظم الدول العربية لا تريد التصادم مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية اما لمصالح تخص حماية دولها واقتصادها او خوفا من العقوبات الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية لاسيما في ظل التشديد الامريكي على عد القضية الفلسطينية هي قضية تخص الفلسطيني فقط بعيدا عن المنطقة العربية.

اما الموقف الامريكي فقد جاء بعد مرور عام على بدء الانتفاضة بسياسة مغايرة بشكل كبير عما كانت عليه قبل الانتفاضة والتي كانت تقوم على مقترح الرئيس الامريكي (بيل كلينتون) التي طرحها عام 2000 في مؤتمر (كامب ديفيد) في ما يعرف بـ(محددات كلينتون[1]) على ان الحل الجذري للنزاع الاسرائيلي- الفلسطيني يقوم على حل الدولتين وتشكيل دولة فلسطين للشعب الفلسطيني ودولة اسرائيل كوطن للشعب اليهودي، هذا المقترح انما كان الهدف منه تهدئة الاوضاع للحفاظ على امن واستقرار اسرائيل اكثر من كونها مبادرات لحل القضية الفلسطينية واقامة دولتها، حتى دخلت 11/ ايلول لتلقي بأثارها على الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية من حيث محاولاتها للنأي بنفسها عن المواقف الاسرائيلية (حتى وان كان لأجل قصير الامد) من اجل الحصول على التأييد العربي والاسلامي في سياستها لمكافحة الارهاب (القاعدة في افغانستان) فعمدت الولايات المتحدة الامريكية الى مناشدة اسرائيل لوقف العمليات التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني والاراضي المحتلة للفترة ما بين منتصف ايلول- منتصف تشرين الاول عام 2001 وان يوقف الاغتيالات للقادة الفلسطينيين الا اغتيال وزير السياحة الاسرائيلي على يد اعضاء جبهة التحرير الفلسطينية ادى الى عكس مسار الامور واتاحت الفرصة الاكبر بشن الحملات التدميرية تحت ذريعة محاربة الارهاب الفلسطيني[2] ، خاصة مع زيادة التوافق

[1]) محددات كلينتون تنص على ان توضع الاحياء العربية في القدس الشرقية تحت ادارة السلطة الفلسطينية في حين ما تبقى الاحياء اليهودية تحت ادارة السلطة الاسرائيلية، انظر: اسامة ابو رشيد، معنى حل الدولتين في ظل تفويض امكان اقامة دولة فلسطينية، ملف ندوة (مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني)، للفترة 14-15/تشرين الثاني/2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص12.

[2]) مايكل فيشباخ، انتفاضة الاقصى ونهاية حقبة في السياسة الفلسطينية 2000-2006، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، بلا ت، على الرابط:

والتقارب الامريكي- الاسـرائيلي وبالأخص تيار المحافظين في الولايات المتحدة الامريكية الذي دعا الى اعادة توظيف هجمات 11/ايلول بسياسة تسمح بقمع المقاومة الفلسطينية كجزء من الحملة العالمية لمكافحة الارهاب، اهمية التغيير في السياسة الامريكية التي القت تداعياتها على القضية الفلسطينية انها بقيت خارج اولويات السياسة الامريكية في ايجاد تسوية نهائية لها، وبالتالي بقيت جزءا من معالم السياسة الامريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية وهذا الامر انما يكمن في قضيتين اساسيتين:[1]

١- نجاح اسرائيل في ادخال حركات المقاومة الفلسطينية في اطار حملة مكافحة الارهاب من خلال الربط بين تصاعد وتيرة المقاومة الفلسطينية واحداث 11/ايلول ومحاولة اظهار خطورة الاسلام على امن الولايات المتحدة الامريكية وامن اسرائيل على السواء وترى ان ما قام به تنظيم القاعدة في هجمات نيويورك هو نفسه ما تقوم به السلطة الفلسطينية وحماس في تل ابيب وان المقاومة الفلسطينية هي وجها فلسطينيا لظاهرة الارهاب.

٢- اشترطت الولايات المتحدة الامريكية وقف الانتفاضة والقضاء على البنية التحتية العسكرية للمنظمات الفلسطينية في مقابل طرح مبادرة جديدة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عرفت باسم (خارطة الطريق) وهذه مبادرة الهدف منها كسب التأييد العربي تجاه سياساتها في المنطقة العربية (استهداف العراق عام2003) من خلال سياسة اسماها احتواء الراي العام العربي والاسلامي وكانت خارطة لإصلاح السلطة الفلسطينية والضغط عليها لإيقاف الانتفاضة واحتواء الملف الامني الاسرائيلي.

وعلى اثر الهجمات الاسرائيلية وعمليات الاجتياح الكبرى لأغلب المدن والقرى الفلسطينية ومخيمات الضفة الغربية ومخيمات جنين وتدميرها على اثر معركة ضارية في اوائل نيسان/ 2002 اقرت الحكومة الاسرائيلية بناء الجدار الفاصل بين الطرفين وجرى تخطيط مساره في بعض مقاطعه وفقا لخط الهدنة عام 1949 ويتجاوزها في مقاطع اخرى وينعطف عميقا داخل الضفة الغربية ويضم مناطق واسعة الى اسرائيل في تموز/2004 وفي اطار الراي الدولي اصدرت محكمة العدل الدولية بان هذا الجدار الفاصل انتهاك للقانون الدولي وفي ذات الوقت وبتحريض دولي واستجابة للمبادرة العربية للسلام عام

https://www.palquest.org/ar/highlight/31124/xi-

[1]) قصي احمد حسن، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث التحول الديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن2001-2006)، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح، فلسطين، 2008، ص47.

2002[1] المعلنة في بيروت قبلت الادارة الامريكية تشـــكيل ما يعرف باللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الاوسط.[2]

الخاتمة

1 -انتفاضة الأقصى شكلت تحولًا جوهريًا في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وأكدت فشل العملية السلمية التي بدأت باتفاق أوسلو.

2- جاءت الانتفاضة كرد فعل طبيعي على تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية، خاصة في مدينة القدس والمسجد الأقصى، ما أدى إلى انفجار شعبي واسع النطاق.

3- عبّرت الانتفاضة عن رفض شعبي شامل لسياسات الاحتلال وممارساته، وأظهرت أن السلام لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار الاستيطان والقمع.

4 -أسهمت في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الدولية، وسلطت الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

5- كشفت عن ثغرات كبيرة في بنية السلطة الفلسطينية، وأعادت طرح أسئلة حول جدوى المسار التفاوضي وأدوات النضال الوطني.

---

[1]) مبادرة السلام العربية: طرحت من قبل المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت للفترة 27–28/اذار/2002 دعت الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تنفيذا لقراري مجلس الامن (242) و (338) والتي عززتهما قرارات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وفق مبدأ الارض مقابل السلام وقبول قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على اراضيها وعاصمتها القدس الشرقية مقابل قيام الدول العربية انشاء علاقات طبيعية مع اسرائيل في اطار تحقيق هذا السلام الشامل معها، انظر:

نص الاتفاقية، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد51، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2002، ص187.

[2]) مايكل فيشباخ، المصدر السابق

6-نية، سواء في خيارات المقاومة أو في العلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي.

7. تؤكد الانتفاضة على ضرورة إيجاد رؤية وطنية شاملة، تقوم على التمسك بالحقوق الثابتة، وتوظيف النضال السياسي والشعبي لتحقيق الأهداف الوطنية

المصادر

المصادر العربية :

) 1- إبراهيم ابراش، فلسطين في عالم متغير، المؤسسة الفلسطينية للارشاد القومي، فلسطين، 2003، ص86.

) 2-رواء اوليفيه، اوهام 11/ايلول المناضرة الاستراتيجية في مواجهة الارهاب، ترجمة: حسن شامي، دار الفارابي،2003، ص70-ص71.

) 3-قاسم عبد الستار، الاستراتيجية الامريكية الجديدة وانعكاسها على العرب، اوراق بحثية، مركز البراق للبحوث والثقافة، فلسطين، 2004، ص27.

) 4-روز يعقوب هيلانة، اثر احداث 11 سبتمر على الموقف الامريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا-جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص58

) 5-منير شفيق، الموقف الامريكي المستجد من القضية الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، بتاريخ2004/10/3: على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

) 6-سميح محسن، الاحتياجات الامنية الفلسطينية والاسرائيلية من التبادلية الى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، فلسطين، 1999، ص6.

):

جمال محمد ابراهيم، الانتفاضة الثالثة- تسميتها واسبابها ودوافعها واهم ما يميزها عن الانتفاضتين السابقتين، مجلة جامعة الاقصى، العدد1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2017، ص107.

) 7-كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد- الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، ترجمة: رضوان زيادة واخرون، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص179.

8-محمود نوفل، الانتفاضة : انفجار عملية السلام، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص108.

) 9-احمد غنيم واخرون، النظام السياسي الفلسطيني – مرحلة متحولة، مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006، ص44.

10-10-صلاح جاد، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الاسرائيلي واستشراف لافاق المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد51، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2002، ص17.

) 11-ابراهيم حافظ عبدالرحمن، اصلاح القطاع الامني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها واثر ذلك عل التنمية السياسية (الضفة الغربية انموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح، فلسطين، 2013، ص27

) 12-محمد ناجي عواد، اسس الترتيبات الامنية الفلسطينية- الاسرائيلية في الضفة الغربية واثرها على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح، فلسطين، 2015، ص102.

) 13-ابو العلا ماضي، الاداء العربي الرسمي والشعبي تجاه الانتفاضة، موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2004/10/3، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

) 14-علي العبدالله، مواقف الاطراف من انتفاضة الاقصى، موقع الجزيرة نت، بتاريخ:2004/10/3 على الرابط:

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

15-اسامة ابو رشيد، معنى حل الدولتين في ظل تفويض امكان اقامة دولة فلسطينية، ملف ندوة (مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني)، للفترة 14-15/تشرين الثاني/2015، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص12.

) 16-مايكل فيشباخ، انتفاضة الاقصى ونهاية حقبة في السياسة الفلسطينية 2000-2006، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، بلا ت، على الرابط:
-https://www.palquest.org/ar/highlight/31124/xi

) 17-قصي احمد حسن، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث التحول الديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن2001-2006)، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح، فلسطين، 2008، ص47.